الحياة الطيّبة
السنة 21
العدد 38
خريف 2017 م
أبحاث ودراسات

المرجعيّة الدينيّة وإشكاليّة الدور-درء الفتن أنموذجًا-

الدكتور الشيخ علي ناصر[1]

خلاصة المقالة:

تتناول هذه المقالة بالبحث «المرجعيّة الدينيّة» في الإسلام، أو الخلافة، أو الإمامة؛ بوصفها مصطلحات متعدّدة لمفهوم واحد يتعلّق بحاكميّة رجل الدين في المجتمع الإسلاميّ، وقدرته على إدارة شؤون الأمّة؛ وفقًا لتشخيصه للمصلحة العليا للإسلام والمسلمين، فالدين والسياسة لا يفترقان، إذ لم تقتصر الأحكام والقوانين والمواقف الصادرة عن الرسول ﷺ على تبليغ الرسالة الإلهيّة الخاتمة، بل تعدَّته إلى القضاء والحكومة.

وتأتي أهمّيّة هذا الموضوع في ظلّ انقلاب للصورة، وخلط للمفاهيم، وتصدّي مَنْ لا أهليّة له لشؤون الأمّة، تحت عنوان مبايعة «خليفة للمسلمين»، حيث عاش المسلمون فتنة كبرى، ولاسيّما في بلاد الشام، وتمّ العمل على تشويه صورة الإسلام والمسلمين من خلالها.

وبناءً عليه، فإنَّ على المرجعيّة أنْ تقدِّم إجابات وحلولًا فقهيّة لجميع تلك القضايا التي يُبتلى بها المجتمع أو الدولة، وأنْ تمتلك القدرة على فهم مؤامرات المستكبرين، ومساعدة الناس على تمييز الحقّ من الباطل، والعمل في سبيل نهضة الأمّة، ومواجهة تحدّيات العالم المعاصر، ووأد الفتنة إذا حصلت؛ سواء في الشدّة أم في الرخاء، كما إنَّ على الناس أن يتّبعوا من يتمتّع بالصفات الأقرب إلى صفات الأنبياء عليهم السلام،

(1) باحث في الشريعة والقانون الدوليّ، وأستاذ في الجامعة الإسلاميّة، من لبنان.

ولا سيّما الرسول الأعظم محمّد صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته الأطهار عليهم السلام، ومَنْ ينوب عنهم من العلماء الربّانيّين حصون الإسلام.

كلمات مفتاحيّة:

المرجعيّة الدينيّة، الخلافة، الأمّـة، داعش، الموقع، الدور، الفتنة، المصلحة، العلم، العدالة، الخبرة.

مقدّمة:

إنَّ البحث في دور المرجعيّات الدينيّة لا يقلُّ أهمّيّةً عن البحث في مفهومها وتأصيله، انطلاقًا من القرآن الكريم، والسُّنَّة النبويّة الشريفة.ومن المفيد أنْ نلفت إلى أنّ الدور يعني حضانة مسار الأمور ورعايته حتّى تصل إلى خواتيمها، فتتحقّق الأهداف السامية المنشودة بكفاءة[1]. وتأتي أهمّيّة هذا الموضوع في ظلّ انقلاب للصورة، وخلط للمفاهيم، وتصدّي مَنْ لا أهليّة له لشؤون الأمّة، إنْ لم تكنْ مبايعته كارثة للإسلام والمسلمين. فعلينا ألا نكتفي بمهمّة جزئيّة، وبحضور فرديّ، ومصالح شخصيّة أنانيّة، بعيدًا عمّا يدور حولنا من محاولات لإسقاط مشروعنا الإسلاميّ الحضاريّ[2]، أو

(1) الإدارة هي عمليّة القيادة التنفيذيّة، وهي تجعل كلّ فرد منّا على علم تامّ بقدراته، وتدلّه على الطريق الأفضل لتحقيق غاياته؛ كما إنّها تقلّل من العقبات التي تعترض طريقه، وممارستها تعني -أيضًا- التأثير في الآخرين والتأثّر بهم. والكفاءة والفعّاليّة مصطلحات إداريّة، فالفعّاليّة تعني تحقيق الأهداف المرسومة من قِبَل المنظّمة، والكفاءة تعني التوفير في الموارد المتاحة؛ سواء البشريّة، أم المادّيّة، أم الزمنيّة، أم المعنويّة (المعلومات). فالمدير يجب عليه أنْ يسعى إلى تحقيق الأهداف المنشودة بأقلّ الموارد الممكنة. وأمّا القائد؛ فهو مدير لديه القدرة على التأثير في سلوك الآخرين. (انظر: توفيق،جميل أحمد: إدارة الأعمال-مدخل وظيفيّ، ط1، بيروت، دار النهضة العربيّة، 1406هـ.ق/ 1986م، ص17-34).

(2) الحضارة في مفهومها العامّ هي ثمرة كلّ جهد يقوم به الإنسان لتحسين ظروف حياته؛ سواء أكان المجهود المبذول مقصودًا أم غير مقصود، وسواء أكانت الثمرة مادّيّة أم معنويّة. والثمرات الحضاريّة تحتاج إلى الزمن، وإلى جهد الإنسان، لذلك فهي ترتبط بالتاريخ. والحضارة لا تتمثّل في عظام المنشآت؛ كالأهرامات، أو قصور فرساي، أو ناطحات السحاب، أو الوصول إلى القمر، فحسب؛ بل تتمثّل -أيضًا- في صغار الاكتشافات التي تقوم عليها حياة البشر؛ كرغيف الخبز، وصناعة الفخّار، اللذين شكّلا نقطة تحوّل في تاريخ البشريّة. والعبرة في منجزات البشر بما ينفع أكبر عدد من الناس، وييسِّر لهم أسباب التقدّم والاستقرار والسعادة. (انظر: مؤنس، حسين: الحضارة، ط1، الكويت، المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب، مجلة عالم المعرفة، العدد1، 1398هـ.ق/ 1978م، ص7-13).

تشويه صورة الإسلام بواسطة مَنْ يدّعي الإسلام، والإسلام المحمّدي الأصيل منه براء.

لقد تمّ العمل في هذه المقالة على طرح بعض الإشكاليّات التي تدخل في صلب الموضوع، ومناقشتها، ومحاولة إعطاء إجابةٍ علميّةٍ عنها، أذكر منها:

1. ما هو دور مراجع الدين الذين يتمتّعون بالصفات الشخصيّة التي حدَّدها الإسلام؛ من علم، وعدالة، وخبرة، ومقبوليّة شعبيّة؟
2. هل يقتصر دور المرجعيّة الدينيّة على حياة الفرد؟ أم إنَّ لها دورًا مركزيًّا في حياة المجتمع والأمّة، بحيث تعمل على حفظ مصالح الأمّة، ومخاطبة العقل الجمعيّ لها، وتوعية الأجيال؟
3. أليس من واجب المرجع الدينيّ العمل على درء الفتنة بين المسلمين، بل بين الناس أجمعين، ما استطاع إليه سبيلًا؟

أولًا: مقام المرجعيّة ومؤهّلاته في الإسلام:

لم تفقد المرجعيّة الإسلاميّة شأنها ومقامها الخطير والحسّاس على مرِّ الزمن.ولا تخفى أهمّيّة الإمام العادل من العلماء الكبار المجتهدين، من أصحاب الخبرة في إدارة شؤون الأمّة، وفي الحفاظ على الإسلام المحمّدي الأصيل، وضمان مصالح المسلمين، وصيانة مقدّساتهم؛ فهو يعمل على تحقيق مقاصد الشريعة من خلال الحفاظ على الدين، والنفس، والأرض، والعرض، والمال، وعلى توجيه المسلمين وقيادتهم وتحفيزهم وإرشادهم إلى الخيار الصائب والطريق القويم.

وهناك اتّجاهان مطروحان فيما يرتبط بالمرجعيّة:

1. **الاتّجاه القديم التقليديّ:** وهو يرى أنّ الأهليّة للمرجع تتمثّل بمدى تعمّقه في الفقه والأصول، وشؤون العبادة، التي تقع على أعباء الفرد. أضف إلى ذلك أنَّ للمرجع الديني -بحسب المفهوم التقليديّ- وظائف؛

منها: إصدار الفتوى، وفضّ النزاعات بين الناس، ورعاية أمور الحسبة؛ كتولّي أمور الأوقاف والقاصرين.

2. **الاتّجاه الحديث:** وهو يضيف إلى ما تقدّم: الإيمان بقيام المجتمع الإسلاميّ، وضرورة الفهم للعصر الذي يعيشه المرجع،فيكون حاضرًا في أيّ قضيّة من قضايا الساعة التي تواجه الناس في حياتهم. وقد سمِّي الاتّجاه الحديث بالمرجعيّة الرشيدة، أو الشاملة، أوالمعاصرة، بكلّ ما تعنيه هذه الكلمات من حداثة وتجديد وشموليّة ووعي لكلّ ما يمثّله العصر، فيتمّ الانطلاق من العمل المؤسّساتيّ للمرجعيّة؛ أي بتوسيع نطاق المجموعة التي ترعى شؤون الأمّة القياديّة، وإعطاء الصلاحيّات لأكثر من اتّجاه.

والواقع أنَّه يمكن مناقشة هذه الأقوال، وإنْ صحَّ بعضها، فالمراجع الذين عاشوا في القرون القريبة من صدر الإسلام، لم يكتفوا بتبليغ الدين فقط؛كما قد يفكّر بعض المثقّفين أو علماء الدين، بل عملوا -أيضًا- على معالجة قضايا الأمّة الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة ما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا؛ وفقًا للأحوال السياسيّة التي كانت قائمة في عصرِ كلِّ واحد منهم ومِصْرِه. وكذلك الأمر، فإنَّ بعض المراجع المعاصرين قد تمّ التضييق عليهم من زعماء وسلاطين، فقاموا بما تيسَّر لهم من قول أو فعل؛ وفقًا لتشخيصهم للمصلحة العليا للإسلام والمسلمين.

ويرى بعض المراجع أنَّ الدين والسياسة لا يفترقان، بل إنَّ رعاية شؤون المجتمع هي من أهمّ مقاصد الإسلام، وأنَّ مقام المرجعيّة؛ بمعنى الولاية، لا ينفصل عن الحكم بين الناس بما أنزل الله تعالى، وأنَّ الذوبان في الولاية لا يعني الذوبان في شخص القيادة؛ بل إنَّ احترام القيادة إنّما هو في ظلِّ ذوبانها في الإسلام والأهداف السامية التي حدَّدها الله -تعالى- للبشرية، فالولاية بمفهوم العرفان تعني القرب، والمحبّة، والاتّصال، والارتباط، والتصرُّف، والنيابة، والحاكميّة، والربوبيّة. وبالطبع، فإنَّ الفقيه العادل

الذي يريد قيادة المجتمع ينبغي أنْ يكون قادرًا على التدبير وإدارة أمور المجتمع، عارفًا بالعالم وبزمانه، حائزًا على الحكمة والحنكة السياسيّة. وفي زمن الغيبة وعدم حضور المعصومين عليهم السلام، فإنَّ أمر تهيئة الأرضيّة لنيل الناس السعادة في الدنيا والآخرة قد أُوكِل إلى نوَّابهم العامّين[1].

والمرجع؛ بمعنى الولي، هو الحاكم الشرعيّ؛ أي العالم المجتهد القادر على استنباط الأحكام الشرعيّة من أدلّتها النقليّة والعقليّة، وإرجاع الفروع إلى الأصول، والعادل الذي لا يرتكب المعاصي، أو قد يرتكب الصغائر دون الكبائر، وإنِ ارتكبها فهو لا يُصِرُّ عليها؛ بل يتوب توبة نصوحًا. وهو الذي يضع الأمور في نصابها، وهو الخبير الذي يعرف شؤون زمانه بالنحو الذي يساعد على الأداء السياسيّ الحكيم، وهو المتصدّي للقيادة العامّة؛ مديرًا، مدبّرًا، خبيرًا، ذا رأي وبصيرة، قد عرفه الناس، ويُظهرون الرغبة فيه، والإقبال عليه. إنّه القائد الأعلى للأمّة، الذي ينطلق من الوظيفة الشرعيّة، وليس من المزاجيّة الشخصيّة، وإلا يفقد صفته الشرعيّة، فهو يحكم بما أنزل الله. قال -تعالى-: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[2]، وهو الذي يشخِّص مصلحة المسلمين العليا في كلّ زمان ومكان.

وإذا كانت المرجعيّة تعني قيادة الأمّة، فمن الواضح -أيضًا- أنّ هذه المرجعيّة القائدة تحتاج إلى معرفة بالزمان وأهله، وإلى الانفتاح على قضايا الساعة التي تواجه الناس في حياتهم، ولا سيّما مع وجود النصوص الصحيحة والصريحة الدالّة على هذا الأمر، فقد ورد عن النَّبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: «**مَنْ أَصْبَحَ لَا يَهْتَمُّ بِأُمُورِ الْمُسْلِمِينَ؛ فَلَيْسَ مِنْهُمْ، وَمَنْ سَمِعَ رَجُلًا يُنَادِي يَا لَلْمُسْلِمِينَ، فَلَمْ يُجِبْهُ؛ فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ**»[3]. أضف إلى ذلك أنّ ابتلاءنا الأكبر اليوم ليس في مسائل الطهارة والنجاسة والصلاة والصوم. وبالتالي،

(1) مجموعة من الباحثين: الفكر السياسيّ عند الإمام الخامنئيّ دام ظله، ط1، بيروت، دار المعارف الحكميّة، 2013م، ص152-156.

(2) سورة المائدة، الآية45.

(3) الكليني، محمد بن يعقوب: الكافي، ط5، طهران، دار الكتب الإسلاميّة، 1388هـ.ش،ج2، ص164.

فإنَّ على المرجعيّة أنْ تقدِّم إجابات وحلولًا فقهيّة لجميع تلك القضايا التي يُبتلى بها المجتمع أو الدولة.

إنَّ الوقوف وراء المرجعيَّة العليا التي تميَّزت بأفضل ما تميَّزت به المرجعيّات الأُخرى؛ علمًا، وعبادةً، وجهادًا، من أوجب الواجبات. وجدير بالذِّكْر أنّه في مسألة المرجعيّة لا يجب التفكير من منطلق فرديّ؛ بل لا بُدَّ من التفكير من منطلق جماعي يتجاوز الفرد إلى الأمّة، بعيدًا عن المصالح الفرديّة، أو العائليّة، أو الحزبيّة، أو حتّى الوطنيّة. وأمّا إنْ كان تحقيق هذه المصالح لا يتنافى مع تحقيق المصالح العُليا للأمّة، فلا مانع منها؛ بل إنّ الجمع أولى من الطرح ما أمكن، وتحقيق المصالح الفرديّة، أو العائليّة، أو الحزبيّة، أو الوطنيّة، في هذه الحالة لا يكون مذمومًا، بل هو أمر ممدوح، طبعًا إنْ كانت هذه المصالح مشروعة. وإصلاح الوطن وإعماره هدف إلهيّ، وليس هدفًا دنيويًّا.

أضف إلى ذلك أنَّ المرجعيّة؛ بمعنى القيادة، تحتاج إلى الأجهزة الفاعلة والمؤسّسات الكبيرة الواسعة، وإلى القدرة على استنباط القوانين الإسلاميّة المتعلّقة بالتحدّيات الناشئة من إدارة شؤون الأمّة؛ وفق الأصول والقواعد الشرعيّة والعقليّة. وهذه نعمة لا يصل إليها إلا مَنْ وضع نصب عينيه هدف الوصول إلى مرتبة الاجتهاد، وسعى إلى تحقيق هذا الهدف، وضحّى من أجله بالعمر والجهد والمال، وكان لديه القدرات الذهنيّة والعلميّة والمثابرة العمليّة، ووفّقه الله -تعالى- إلى تحصيل هذه الملكة[1].

(1) وقد ورد في هذا السياق شهادات من كبار العلماء حول علم الإمام الخامنئيّ دام ظله، بل حول أعلميّته، إذ إنَّ ملاك الأعلميّة أنْ يكون الفقيه أقدر على استنباط الأحكام من مصادرها وأدلّتها الشرعيّة، مع ملاحظة الزمان والمكان والمقتضيات؛ بل إنّ هنا كمجموعة مرجّحات لمرجعيّة الإمام الخامنئيّ دام ظله ذكرها بعض الفقهاء من أهل الخبرة في شهاداتهم المختلفة، وهذه المرجّحات مع الشروط والمواصفات المتوفّرة في سماحته تجعل تقليده أمرًا متعيّنًا بلا إشكال، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: امتلاكه المباني التي لا بدّ من توفّرها لدى كلّ فقيه مطلق، والاطّلاع الواسع على علم الرجال، والفهم السليم والمستقيم، والذوق المتّزن في فهم الآيات والروايات. (انظر: مجموعة من فضلاء الحوزة العلميّة في قم المقدّسة: مرجعيّة سماحة آية الله العظمى الخامنئيّ دام ظله، ط1، قم المقدّسة، مكتب الإعلام الإسلاميّ، 1415هـ.ق،ج1، ص97-146).

ونلفت إلى أهمّيّة إحاطة المرجع الدينيّ بالقضايا الفكريّة؛ كمفهوم الحرّيّة، والعولمة، والثقافة، والحداثة، والتراث، والتقريب بين المذاهب الإسلاميّة، والنظام السياسيّ في الإسلام، والمشاركة السياسيّة في دولة علمانيّة، والجهاد والمقاومة، والتعايش بين المسلمين وغيرهم من أتباع الديانات أو المذاهب الأخرى، وقضايا المرأة المعاصرة، والسياسة الدوليّة بين التشريع والمصالح والمفاسد، وقضايا الاقتصاد والنظام الرأسماليّ، والقوميّة والتعدّدية العرقيّة، فلا بدّ للمرجع من القدرة على معالجة القضايا التي تثيرها قضيّة النهضة وتحدّيات العالم المعاصر في عالمنا الإسلاميّ، والتي قد تشكّل عقبة في طريق فهم الدين؛ بوصفه مكوِّنًا أساسًا في هذه المجتمعات.

وتستدعي هذه القضايا الفكريّة المعاصرة، وأبعادها الظاهرة والخفيّة، الوعي بفقه النصّ وأثر متغيّرات العصور عليه، وتنزيله في واقعنا؛ لإعطاء موقف يحفظ الأصالة في ثقافة المسلمين، ويساعدهم على مواكبة العصر، وفهمه العميق، وتشخيص مصالح المسلمين العليا. فلا بدّ من إيجاد حركة فكريّة عامّة حيّة منتشرة، تشمل مجالات العلم، والدين، والسياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والتعليم.

ولا بدّ من مواجهة التحدّيات الكبرى التي تواجه الأمّة؛ من قبيل: النهضة مقابل التخلّف، والتحرير مقابل الاستعمار، والوحدة مقابل التجزئة، والتعايش مع الآخر مقابل التكفير. وهذا يحتاج بالطبع إلى مرجعيّة ذات وزن في الأمّة، تفقه الإسلام المحمّديّ الأصيل، الذي يدعو إلى الوحدة بين المسلمين، وأصحاب الدين السماويّ، بل بين الناس أجمعين إنْ أمكن ذلك، وتعمل بمبدأ الوقاية وعدم الوقوع في الفتن، أو بمبدأ العلاج إذا ابتليت الأمّة بهذا الداء العضال؛ كما هو واقعنا الراهن.

ولا شكّ في أنّ الأمور الجهاديّة؛ سواء أكانت على مستوى توحيد الصفّ الداخليّ، أم التصدّي للعدوان الخارجيّ، وسواء أكانت دفاعيّة، أم هجوميّة،

أم أمنيّة، أم عسكريّة، أم ثقافيّة، أم تربويّة، أم إعلاميّة؛ فإنّها تحت إشراف الحاكم الإسلاميّ؛ أي المجتهد العادل الذي يلي أمور المسلمين، وتحت قيادته المباشرة، ولا سيّما في المراحل المصيريّة من تاريخ الأمّة. وفي ذلك يقول العلامة الشيخ محمد مهدي شمس الدين: «إنّ إبرام معاهدات ومواثيق السلم هو حقّ خاصّ للقيادة العليا للدولة الإسلاميّة، وليس لأحد دونها؛ مهما كان شأن السلطة التي يتولّاها... كما إنّ الظاهر من نبذ العهود والمواثيق مع الكفّار، إذا ظهرت منهم بوادر الخيانة، أنّه من حقّ السلطات الخاصّة بالقيادة العليا دون غيرها... وأمّا الحرب، فإنّها ضرورة يقتضيها ردّ العدوان على الأمّة... وهي واجب كفائيّ على الأمّة، عامّ لجميع أفرادها، عليها أنْ تهيّئ نفسها لهذا الواجب دائمًا، بحيث تكون قادرة على الدفاع، والنصر، حين تدعو الحاجة إلى ردّ العدوان»[1].

وأعطي أنموذجًا على ذلك الإمام الخامنئيّ دام ظله، الذي كان على درجة عالية ومتقدّمة من الوعي، والإدراك، والنضج، والقدرة على فهم مؤامرات المستكبرين وتشخيصِ مصالح الأمّة في جميع مجالات المواجهة والتحدّي المعاصرة؛ السياسيّة منها، والاجتماعيّة، والاقتصاديّة، والإداريّة، والجهاديّة، والعسكريّة، والأمنيّة، فلا بدَّ لشخصيّة المرجع منْ أنْ تكون مُدرِكَة لساحات الجهاد وأولويّاتها؛ كي تتمكّن من أنْ تعطي أجوبة تشكّل ضمانة، ولا تؤدّي إلى كارثة. والإمام الخامنئيّ دام ظله في جميع هذه المجالات متقدّم جدًّا، ويملك من الخبرة والوعي والتجربة ما لا يملكه كثيرون[2].

(1) شمس الدين، محمد مهدي: في الاجتماع السياسيّ الإسلاميّ- المجتمع السياسيّ الإسلاميّ محاولة تأصيل فقهيّ وتاريخيّ،بيروت، المؤسّسة الدوليّة، 1419هـ.ق/ 1999م، ص106.

(2) فقد عاش حفظه الله مع قضايا الأمّة وهمومه السنوات طويلة؛ كما عاش مع المشروع الإسلاميّ في زمن الثورة، وشارك في بناء أوّل جمهوريّة إسلامية بعد مئات السنين، فقد عاش طوال حياته مجاهدًا؛ إمّا بالقلم والبيان، وإمّا بالسلاح، وقضى ثلاث سنوات من عمره في سجون الشاه، وكان يتنقل من مدينة إلى أخرى ينقل بيانات الإمام الخميني قدس سره، ويُشعل فتيل الثورة، ويشارك في تشكيل خلايا سرّيّة منظمة بهدف وضع الخطط وتنظيم نشاطات الحوزة العلميّة بقم المقدّسة للسير على نهج الإمام الخميني قدس سره، وكان ناشطًا في تعليم الإسلام الثوريّ، وعضوًا في مجلس قيادة الثورة، ومسؤول الإعلام والتبليغ في مكتب الإمام الخميني قدس سره،كما تعرَّض سماحته لمحاولة اغتيال بتاريخ: 27-6-1981م، وكان إمامًا لجمعة طهران، ووكيلًا لوزارة الدفاع، وقائدًا لحرس الثورة، وعضوًا في مجلس

ثانيًا: مفهوم الفتنة:

الفتنة لغةً هي الامتحان والاختبار ليبين الجيّد من الرديء، والخالص من غير الخالص، ونقول: فتنت الذهب إذا أدخلته النار لتنظر ما جودته، ويسمّى الصائغ الفتّان. وافتتن الرجل وفتن، فهو مفتون، إذا أصابته فتنة فذهب ماله أو عقله، وكذلك إذا اختبر. وفتنته المرأة، إذا دلهته، والفاتن: المُضلّ عن الحقّ. والمفتون: الفتنة؛ وهو مصدر؛ كالمعقول، والمجلود، والمحلوف[1].

وأمّا مصطلح الفتنة في القرآن الكريم،فقد ورد في آيات عدّة؛بمعنى: الامتحان، أو الشرك وعبادة الأصنام، أو الضلال، أو الاحتراق في النار، أو الخداع؛ وفق الآتي:

1. **الامتحان:** ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾[2].
2. **الشرك وعبادة الأصنام:** ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِۚ فَإِنِ ٱنتَهَوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[3].
3. **الضلال:** ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦۖ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَٱحْذَرُواْۚ وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔاۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْۚ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[4].

الشورى الإسلاميّ، ورئيسًا للجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة لثماني سنوات، وقاده الربع قرن مضى، فهو الأكثر قدرة على إعطاء إجابات عن مسائل من هذا النوع، وعلى أنْ يقود معركة التحدّي هذه. زد على ذلك أنَّ الإمام الخامنئيّ دَامَظِلُّهُ يملك مستوى راقٍ في الإدارة واتّخاذ القرار والحسم، ويمكنه بكلّ جرأة أنْ يحكم من حوله ولا يحكمه أحد، ولا يسيطر عليه أحد؛ إلا وعيه وفهمه وتكليفه الشرعيّ، وهذا معروف لدى الناس جميعًا؛ وهو -أيضًا- ممّا يساعد على المزيد من الاطمئنان. كما عُرِفَ الإمام الخامنئيّ دَامَظِلُّهُ بزهده، وتواضعه، وحرصه على بيت المال، وأنسه بالقرآن، واهتمامه باللغة العربيّة، ومشاركته في جبهات الحرب المفروضة.(انظر: مجموعة من فضلاء الحوزة العلميّة في قم المقدّسة: مرجعيّة سماحة آية الله العظمى الخامنئيّ دَامَظِلُّهُ، م.س، ص46-94).

(1) الجوهري، أبو العباس: الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، بيروت، دار العلم للملايين، 1407هـ.ق،ج6، ص2175-2176.

(2) سورة العنكبوت، الآية 2.

(3) سورة الأنفال، الآية 39.

(4) سورة المائدة، الآية 41.

4. **الاحتراق في النار:** ﴿يَوۡمَ هُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ يُفۡتَنُونَ﴾[1].

5. **الخداع:** ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ لَا يَفۡتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ كَمَآ أَخۡرَجَ أَبَوَيۡكُم مِّنَ ٱلۡجَنَّةِ يَنزِعُ عَنۡهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوۡءَٰتِهِمَآۚ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمۡ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنۡ حَيۡثُ لَا تَرَوۡنَهُمۡۗ إِنَّا جَعَلۡنَا ٱلشَّيَٰطِينَ أَوۡلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾[2].

ومنه -أيضًا- ما يدلّ كتابًا أو سنّة على معصية؛ وأنّها أشدُّ من معصية أُخرى توعَّد عليها الله -تعالى- في كتابه المبين؛ وهي معصية الْقَتْلِ، حيث يقول: ﴿وَٱقۡتُلُوهُمۡ حَيۡثُ ثَقِفۡتُمُوهُمۡ وَأَخۡرِجُوهُم مِّنۡ حَيۡثُ أَخۡرَجُوكُمۡۚ وَٱلۡفِتۡنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلۡقَتۡلِۚ وَلَا تُقَٰتِلُوهُمۡ عِندَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمۡ فِيهِۖ فَإِن قَٰتَلُوكُمۡ فَٱقۡتُلُوهُمۡۗ كَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾[3]، فمع كون القتل كبيرة، وكون بعض المعاصي أعظم عند الله وأشدّ قبحًامن غيرها؛ كالفتنة بالنسبة إلى القتل، وقد خصّها الله -تعالى- بالذِكْر لخطورتها؛ فلا بدَّ من مواجهتها بجميع الوسائل المشروعة الممكنة، وإلا فهي كالنار في الهشيم، ستأكل الأخضر واليابس، وستقضي على البشر والحجر. ولا بدّ من الالتفات إلى أنَّ بلاء الفتنة قد يعمُّ مَنْ كان سببًا فيها أو له علاقة بها، ومَنْ لا علاقة له بها مباشرة، ولكنّ سكوته عليها يؤدّي إلى وصول نارها إليه. قال -تعالى-: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾[4].

والفتنة قد تصيب الإنسان فيالشدّة والرخاء،وفتنة الرخاء هي فتنة النِّعم التي قد يحصل عليها الإنسان في ظرفٍ ما؛ كرزق المال الوفير، والغنى المادّيّ، فعلى الإنسان في هذه الحالة أن لا يبطر، وأن لا يكون من المسرفين والمبذّرين؛ بل يشكر الله -تعالى- على نعمته، ويُخرِج الحقوق الشرعيّة منها، ويعطي الفقراء والمحتاجين، ويسعى في قضاء

(1) سورة الذاريات، الآية 13.
(2) سورة الأعراف، الآية 27.
(3) سورة البقرة، الآية 191.
(4) سورة الأنفال، الآية 25.

حوائج الناس ما استطاع إليه سبيلًا. وأمّا في الشدّة فهي أظهر معنى وأكثر استعمالًا. قال -تعالى-: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ﴾[1].

والفتنة قد تكون من الأفعال الصادرة من الله -تعالى-؛ كقوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةًۖ وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾[2]، كما قد تكون من الأفعال الصادرة من العبد؛ كالبليّة، والمصيبة، والقتل، والعذاب، والمعصية، وغيرها. فإنْ كانت من الله -تعالى- فهي على وجه الحكمة، وإنْ كانت من الإنسان بغير أمر الله -تعالى- فهي مذمومة، ويجب أن لا تُخرجه المحنة والاختبار إلى الأفعال القبيحة؛ كالكفر، والإثم، والتحريق، والفضيحة، والفجور، وغير ذلك.

وقد ورد عن رسول الله ﷺ أنّه فصّل في كيفيّة افتتان كثير من المسلمين؛ بسبب الربا، أو الشبهات الكاذبة، أو الأهواء، وغيرها؛ قائلًا: «**يَا عَلِيُّ، إِنَّ الْقَوْمَ سَيُفْتَنُونَ بِأَمْوَالِهِمْ، وَيَمُنُّونَ بِدِينِهِمْ عَلَى رَبِّهِمْ، وَيَتَمَنَّوْنَ رَحْمَتَه وَيَأْمَنُونَ سَطْوَتَه، وَيَسْتَحِلُّونَ حَرَامَه بِالشُّبُهَاتِ الْكَاذِبَة، وَالأَهْوَاءِ السَّاهِيَة، فَيَسْتَحِلُّونَ الْخَمْرَ بِالنَّبِيذ، وَالسُّحْتَ بِالْهَدِيَّة، وَالرِّبَا بِالْبَيْع، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّه، فَبِأَيِّ الْمَنَازِلِ أُنْزِلُهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ، أَبِمَنْزِلَةِ رِدَّةٍ أَمْ بِمَنْزِلَةِ فِتْنَةٍ، فَقَالَ: بِمَنْزِلَةِ فِتْنَة**»[3].

والفتنة تأتي بمعنى الفتنة السياسيّة؛ أي إلباس الباطل لباس الحقّ، وعدم تميّز الحقّ فيها من الباطل، أو يكون لكلٍّ من الطرفين سهم من الحقّ ومن الباطل معًا، حيث من الصعب على أحد الادّعاء أنَّ الحقَّ إلى جانبه مئة بالمئة، أو أنَّ أحدًا يقف إلى جانب الباطل مئة بالمئة. ويُشير إلى ذلك أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في نهج البلاغة، فهو

(1) سورة الذاريات، الآية13.

(2) سورة الأنبياء، الآية35.

(3) العلويّ، محمد بن الحسين بن موسى (الشريف الرضي): نهج البلاغة (الجامع لخطب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ورسائله وحكمه)، ضبط نصّه وابتكر فهارسه العلميّة: صبحي صالح، ط1 (أجري على هذه الطبعة قانون الإيداع، وسجّلت لدى الحماية الملكيّة)، بيروت، 1387-1967م، ص220.

يرى أنَّ السبب الرئيس في وقوع الفتن هو مخالفة القرآن الكريم، واتّباع الأهواء النفسانيّة؛ بدل اتّباع تعاليم الله تعالى، فيصل إلى الحكم من المسلمين أو ممّن يدّعي الإسلام، وهو ليس أهل له، ولا يتمتّع بالصفات المطلوبة إسلاميًا، حيث يقول: «**إِنَّمَا بَدْءُ وُقُوعِ الْفِتَنِ أَهْوَاءٌ تُتَّبَعُ، وَأَحْكَامٌ تُبْتَدَعُ، يُخَالَفُ فِيهَا كِتَابُ الله، وَيَتَوَلَّى عَلَيْهَا رِجَالٌ رِجَالًا عَلَى غَيْرِ دِينِ الله، فَلَوْ أَنَّ الْبَاطِلَ خَلَصَ مِنْ مِزَاجِ الْحَقِّ لَمْ يَخْفَ عَلَى الْمُرْتَادِينَ، وَلَوْ أَنَّ الْحَقَّ خَلَصَ مِنْ لَبْسِ الْبَاطِلِ انْقَطَعَتْ عَنْهُ أَلْسُنُ الْمُعَانِدِينَ، وَلَكِنْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا ضِغْثٌ، وَمِنْ هَذَا ضِغْثٌ، فَيُمْزَجَانِ، فَهُنَالِكَ يَسْتَوْلِي الشَّيْطَانُ عَلَى أَوْلِيَائِه، وَيَنْجُو الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَ الله الْحُسْنَى**»[1].

كما ورد عن الإمام علي عليه السلام في نهج البلاغة أنّه قال: «**فَإِنْ أَبَيْتُمْ إِلَّا أَنْ تَزْعُمُوا أَنِّي أَخْطَأْتُ وضَلَلْتُ، فَلِمَ تُضَلِّلُونَ عَامَّةَ أُمَّةِ مُحَمَّد** صلى الله عليه وآله وسلم **بِضَلَالِي، وتَأْخُذُونَهُمْ بِخَطَئِي، وتُكَفِّرُونَهُمْ بِذُنُوبِي، سُيُوفُكُمْ عَلَى عَوَاتِقِكُمْ، تَضَعُونَهَا مَوَاضِعَ الْبُرْءِ والسُّقْم، وتَخْلِطُونَ مَنْ أَذْنَبَ بِمَنْ لَمْ يُذْنِبْ... ثُمَّ أَنْتُمْ شِرَارُ النَّاس... وسَيَهْلِكُ فِيَّ صِنْفَانِ: مُحِبٌّ مُفْرِطٌ يَذْهَبُ بِه الْحُبُّ إِلَى غَيْرِ الْحَقِّ، ومُبْغِضٌ مُفْرِطٌ يَذْهَبُ بِه الْبُغْضُ إِلَى غَيْرِ الْحَقِّ**»[2].

وهذا يدلُّ على أنَّ سيرة الإمام علي عليه السلام كانت في الحوار مع أعدائه قبل بدء القتال، عسى أنْ يهديهم الله إلى سواء السبيل، فيكفّوا عن الحرب؛ ومثاله: محاورته الخوارج التكفيريّين قبل حربهم، حيث دعاهم إلى تضييق دائرة الخلاف، وحصرها بالأشخاص المعنيّين، وعدم توسعة محلّ النزاع ليعمّ الأمّة بأكملها، فكان كالطبيب الذي يحاصر المرض، ويعمل على علاجه قبل أنْ يعمَّ الجسد بأكمله، فتصبح حياة الإنسان في خطر، ولكنّه لم يصل إلى نتيجة.

فكانت معالجة القتال أهون عند الإمام عليٍّ عليه السلام من معالجة

(1) الشريف الرضي، نهج البلاغة، م.س، ص88.
(2) م.ن، ص184.

العقاب، فلو أنّه ترك قتال الناكثين والمارقين والقاسطين؛ لكان مسؤولاً أمام اللَّه ومعاقبًا بعذابه على الترك، وليس من شكّ في أنَّ القتال شرٌّ، ولكنّ المسؤول هو من أثار الشرَّ وفتح بابه. وماذا يصنع الإمام وغير الإمام إذا لم يجد وسيلة للقضاء على العنف إلا العنف؟ وقد مرَّ معنا قوله تعالى: ﴿فَإِن قَتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ﴾، وقوله -أيضًا-: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[1]. وفي آية ثانية من هذه السورة: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾[2].

ثالثًا: الدور الرئيس: درء الفتن:

إنَّ على المرجع الدينيّ أنْ يعمل بمبدأ الوقاية قبل العلاج، ووأد الفتنة إذا حصلت، ويمكن أنْ يعمل أحيانًا وفق مبدأ المعاملة بالمثل، ومواجهة التحدّي بالتحدّي، لا بهدف الانتقام أو التشفّي؛ وإنّما بهدف تخليص البشريّة ممّا تعانيه من شقاء، ومنع الفتنة. قال -تعالى-: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟ فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[3]. وبذلك يتبيَّن لنا فلسفة الإسلام في الحرب، فهي وسيلة لا محيص عنها؛ لوضع حدٍّ لتعدّي الجبابرة، الذين يقفون بين الناس وبين إشراق النور الذي أضاء ما حوله، عابرًا حدود الزمان والمكان، فهو نور هداية البشريّة في كلّ عصر ومِصر، وليست غاية الحرب في الإسلام القتل للقتل[4].

ولا شكّ في أنَّ على المرجع الدينيّ أنْ يعمل بمبدأ درء الفتن، والحؤول دون وقوع الناس فيها، أو الخروج بأقلّ خسائر ممكنة في حال وقوع الفتن. وإنَّ البصيرة واليقظة والتنبّه تمثّل الطريق الأنجح لمواجهة مثيري

(1) سورة الأنفال، الآية 39.
(2) سورة الأنفال، الآية 73.
(3) سورة البقرة، الآية 193.
(4) شمس الدين، محمد جعفر: الحرب في الإسلام-أهداف وتكتيك واستراتيجيا ومفاعيل من خلال سورة الأنفال، ط1، بيروت، دار الهادي، 1428هـ.ق/ 2007م، ص126-130.

الفتن؛ وفي ذلك يقول الإمام الخامنئيّ ﴿دام ظله﴾: «الفتنة يعني حادثة مليئة بالغبار؛ بحيث لا يفهم الإنسان عدوّه من صديقه، ومن يدخل الساحة بأغراض خاصّة، ومن يحرّكه من خارج. يجب إخماد نار الفتنة باليقظة والتنبّه، فإذا ما حلّ التنبّه وسادت اليقظة في مجالٍ ما؛ كانت يد أهل الفتنة قاصرة، بل عاجزة، وكلّما كان الكلام غير مناسب، والعمل بدون هدف، والاتّهام اعتباطيًّا، والتصويب على الآخرين غوغائيًّا؛ كلّما كان أهل الفتنة فرحين مرتاحين»[1].

ويرى الإمام الخامنئيّ ﴿دام ظله﴾ أنَّ اختلاط الحقّ بالباطل، وصعوبة تشخيص الحقيقة حتّى لمتّبعي الحقّ، هو من الأساليب القديمة لمعارضي الإسلام، وبيَّن سماحته أحد أهمّ المعايير لتمييز الطريق الصحيح عن الخطأ؛ بقوله: «إنَّ أيّ خطوة تُغضِب العدوّ اللدود للشعب والنظام الاسلاميّ؛ وهو الاستكبار والصهيونيّة،لَهي خطوة صحيحة، وفي اتّجاه الحقّ، وإنَّ أيّ حركة أو مسيرة من شأنها أن تسرَّ الأعداء وتثير اشتياقهم، فإنّها تمثّل مسارًا معوجًّا وخاطئًا ومنحرفًا»[2].

ولا بدّ من التذكير في هذا الزمن الصعب، الذي يسوده انقلاب في المفاهيم، بل تحريف للمفاهيم، بأنّ المرجع الدينيّ يجب أنْ يتحلّى بأخلاق الرسول ﴿صلى الله عليه وآله وسلم﴾، وأن يعمل من وحي سيرته المباركة، فيكون الصادق مع نفسهوربّهوشعبه وأمّته، والأمين على دماء المسلمين جميعًا وعلى أموالهم وأعراضهم، من دون تمييز بين مذهب وآخر، فالمرجع الدينيّ الحقيقيّ هو الذي يتجنّب الوقوع في شراك الأعداء؛ من خلال التحلّي باليقظة والوعي، والحفاظ على الوحدة الوطنيّة والعربيّة والإسلاميّة؛ كما فعل النبي الأكرم ﴿صلى الله عليه وآله وسلم﴾ مع المسلمين من الأوس والخزرج في المدينة

(1) من خطبة صلاة الجمعة في طهران بإمامة السيّد الخامنئيّ ﴿دام ظله﴾، بتاريخ: 1378/5/8هـ.ش.

(2) من خطاب لسماحته أثناء زيارته لمدينتي جالوس ونوشهر، بتاريخ 7-10-2009. انظر: موقع سماحة القائد آية الله العظمى السيّد علي الحسينيّ الخامنئيّ ﴿دام ظله﴾:

http://www.leader.ir/ar/content/5977/

قائد-الثورة-:-البصيرة-تمثّل-الطريق-الأنجع-لمواجهة-مثيري-الفتن

المنوَّرة، ومع المهاجرين والأنصار؛ حيث آخى وقسَّم الأرزاق بينهم.

ولا شكّ في أنّ الدعوة إلى التقريب بين المسلمين يجب أنْ تأتي من العلماء والمثقّفين في المذاهب الإسلاميّة المختلفة، على أساس عدم تكفير أحدهم للآخر، والتلاقي على ما نتّفق عليه، والتحاور فيما نختلف فيه، ونعطي مثالًا على ذلك: جماعة الإخوان المسلمين التي تنطلق نظرتها للشيعة، وعموم المذاهب والفرق والجماعات الإسلاميّة، من مبدأ التجميع لا التفريق؛مع غضّ النظر عن الممارسات السياسيّة لبعض قادتهم في مصر، وتركيا، وغيرهما من البلدان، وعن الخلافات في الأمور الشرعيّة والفقهيّة، التي قد تتفاوت فيها الفتاوى والرؤى من فقيهٍ إلى آخر؛ طبقًا لمجالات الاجتهاد، وطبيعة الفهم للنصّ القرآنيّ. فقد كان للإخوان قيادات وعلماء ينتمون إلى الفكر الوسطيّ في فتاويهم، ولا سيّما إمامهم والمرشد الأوّل لهم، حسن أحمد عبد الرحمن البنّا، الذي كان من دعاة التقريب -دائمًا- والتعاون وعدم الخوض في النزاعات المذهبيّة، ويبدو هذا جليًّا من خلال رؤاه الفكريّة المختلفة، أو ممارسته العمليّة، فنجد تأسيس الإمام البنّا لاحترام الخلافات الفقهيّة والشرعيّة من خلال الأصول العشرين، وقد خصَّص ستّة أصول من الأصول العشرين؛ وهي التي تتناول بعض القضايا الخلافيّة، فيقول: «وكلّ أحد يُؤخذ من كلامه ويُترك؛ إلا المعصوم صلى الله عليه وسلم، وكلّ ما جاء عن السلف (رضوان الله عليهم) موافقًا للكتاب والسنّة قبلناه، وإلا فكتاب الله وسنّة رسوله أولى بالاتّباع... ولكلّ مسلم لم يبلغ درجة النظر في أدلّة الأحكام الفرعيّة أن يتّبع إمامًا من أئمّة الدين... وأنْ يتقبّل كلّ إرشاد مصحوب بالدليل...والخلاف الفقهيّ في الفروع لا يكون سببًا للتفرّق في الدين، ولا يؤدّي إلى خصومة ولا بغضاء، ولكلّ مجتهد أجره، ولا مانع من التحقيق العلميّ النزيه في مسائل الخلاف، في ظلّ الحبّ في الله والتعاون على الوصول إلى الحقيقة، من غير أنْ يجرّ ذلك إلى المراء المذموم والتعصّب... وكلّ مسألة لا ينبني عليها عمل،

فالخوض فيها من التكلُّف الذي نُهينا عنه شرعًا، ومن ذلك: الكلام في المفاضلة بين الأصحاب رضوان الله عليهم، وما شجر بينهم من خلاف، ولكلّ منهم فضل صحبته، وجزاء نيّته، وفي التأوُّل مندوحة... ولا نُكَفِّرُ مسلمًا أقرَّ بالشهادتين، وعمل بمقتضاهما، وأدّى الفرائض برأي أو بمعصية؛ إلا إنْ أقرَّ بكلمة الكفر، أو أنكر معلومًا من الدين بالضرورة، أو كذَّب صريح القرآن، أو فسَّره على وجه لا تحتمله أساليب اللغة العربيّة بحال، أو عمل عملًا لا يحتمل تأويلًا غير الكفر»[1].

ولا بدَّ لنا من أنْ نطلَّ على شواهد معاصرة في وعي حركة مثيري الفتن، ولاسيّما أنّنا في زمن مَنْ يدَّعي الإسلام؛ وهو مجرم يرتكب المجازر، ويفتي ويقضي بين الناس؛ وهو جاهل لا يفقه من الدين شيئًا، بل إنَّ جهله مركَّب؛ فهو يجهل، ويجهل أنّه يجهل، ومَنْ يدّعي أنّه أمير المؤمنين وخليفة المسلمين، ولم نسمع باسمه حتّى في مجاهل التاريخ، ولم نقرأ له بحثًا فقهيًّا، أو أصوليًّا، أو عقديًا، أو فلسفيًّا، أو حديثيًّا، أو رجاليًّا، أو حتّى لغويًّا وبلاغيًّا، ولم نقرأ لائحة مؤلّفاته، أو حتى كتابًا واحدًا صدر له قبل أنْ يُعلن نفسه خليفة المسلمين، ولم يعطِ درسًا في حوزة علميّة، أو معهد شرعيٍّ، ولم نقرأ شهادات من أهل الحلِّ والعقد أو أهل الخبرة أو ما يمكن تسميته بمجلس الخبراء، تشهد بعلمه وفقاهته، أو بعدله وتقواه وورعه، أو بكياسته في السياسة، وخبرته في الاقتصاد والأمن والعسكر، ولم نرَ له موقفًا يدافع فيه عن حقوق المسلمين ضدّ المحتلِّ الصهيونيّ الغاصب؛ بل

(1) أسّس البنا «جماعة الإخوان المسلمين» سنة 1346هـ.ق/1928م، وأعاد إصدار «جريدة المنار» بعدما توقّفت، وعمل من أجل المشروع الإسلاميّ الذي يستطيع مقاومة الاستعمار، ومحاولا ت قهر الشعوب المسلمة، واقتحم سنة 1355هـ.ق/1936م الميدان السياسيّ، ودعا الملوك والحكّام إلى تطبيق الشريعة الإسلاميّة في شؤون الحياة سنة 1366هـ.ق/1948م، وبشّر بالدولة الإسلاميّة في صورة الخلافة، وقال: إذا لم تقم الحكومة الإسلاميّة؛ فإنّ جميع المسلمين آثمون. وكان يؤمن بالتقريب بين المسلمين، ويدعو أتباعه إلى تطبيق فكره. وكان الإمام حسن البنّا خطيبًا من أبلغ من علا أعواد المنابر، أعاد فكرة شموليّة الإسلام، وضرورة تطبيقه؛ بوصفه منهج حياة، وحارب مظاهر الانحلال الخلقيّ، وجميع مظاهر الاغتراب في المجتمع. (انظر: ويكيبيديا الإخوان المسلمون-الموسوعة التاريخيّة الرسميّة لجماعة الإخوان المسلمين، مقالة بعنوان: «الإخوان المسلمون والشيعة... بين الرؤية الشرعيّة والممارسة السياسيّة»).

إنّه حليف له، يتجاوز الحدود، ويذهب إليه ليتداوى في مستشفياته وعلى أيدي ممرّضاته، بل إنَّ علماء المسلمين لم يسمعوا باسمه إلا عند تعدّيه على حرمات المسلمين، وقتله الأنفس البريئة التي حرَّم الله قتلها، وسلبه أموال المسلمين، واحتلاله لأرضهم، واغتصابه لعرضهم[1].

وفي هذا السياق، وردًّا على تنظيم «**الدولة الإسلاميّة في العراق والشام**» (داعش) الذي أعلن «**قيام الخلافة الإسلاميّة**»، وبايع زعيمه عبد الله إبراهيم الملقَّب بأبي بكر البغداديّ «**خليفةً للمسلمين**» في كلّ مكان، نشر الاتّحاد العالميّ للعلماء المسلمين، الذي يرأسه الشيخ يوسف القرضاوي، بيانًا يحمل توقيعه أكّد فيه أنّ عودة الخلافة هي «أمر جلل تتوق إليه أنفسنا جميعًا، وتفكّر فيه كلّ عقولنا، وتهفو له كلّ أفئدتنا»؛ مضيفًا: «كُلُّنا نحلم بالخلافة الإسلاميّة على منهاج النبوّة، ونتمنّى من أعماق قلوبنا أنْ تقوم اليوم قبل الغد»، ولكنّه صرَّح -أيضًا- أنّ إعلان تنظيم «**الدولة الإسلاميّة**» قيام الخلافة في العراق والشام أمر «**باطل شرعًا**»، ولا سيّما وفق مبدأ كون الخليفة «**نائبًا عن الأمّة الإسلاميّة**» بأسرها؛ وبالتالي، فإنَّ مجرّد أمر إعلان جماعة للخلافة ليس كافيًا لإقامة الخليفة، ومبدأ «**الشورى**»؛ فضلًا عن ربط الخلافة «**بتنظيم بعينه اشتهر بين الناس بالتشدّد**»؛ ما يؤدّي إلى إلحاق ضرر بمشروع الخلافة، بل يترتّب عليه «**آثار خطيرة على أهل السُّنَّة في العراق والثورة في سوريا**». وبحسب البيان، فإنّ إعلان الخلافة «أشبه بالانقضاض على ثورة الشعب التي يشارك فيها أهل السُّنَّة بكلّ قواهم، من العشائر والفصائل المتنوّعة من مناطق عديدة بالعراق»[2].

(1) بحسب جريدة الحياة، فإنَّ البغدادي قد تحوَّل الى «ظاهرة» مع إعلان قيام التنظيم في العراق، بعد انشقاقه عن تنظيم «القاعدة» وزعيمه أيمن الظواهريّ. ووصفتْه «لوموند» الفرنسيّة بـ «الأسطورة» التي تتردّد أصداؤها في «الدوائر الجهاديّة»؛ من إندونيسيا إلى موريتانيا، مرورًا بالضواحي الأوروبيّة. (انظر: جريدة الحياة، جريدة يوميّة سياسيّة عربيّة دوليّة مستقلّة، بتاريخ الأحد: ٢٩يونيو/ حزيران٢٠١٤م. على الرابط الإلكترونيّ: http://alhayat.com/Articles/3293545

(2) انظر: موقع مؤسّسة فرانس 24، بتاريخ:2014/07/05م. وهي ثلاث قنوات تلفزيونيّة مختلفة (بالفرنسيّة والإنكليزيّة والعربيّة) تبثّ على مدار الساعة، وتندرج مهمّة هذه القنوات في إطار القطاع العامّ، وهي عالميّة ولها خطّ تحريريّ مشترك. وموقع الإنترنت -أيضًا- باللغات الثلاث، ويعمل بالطريقة نفسها: http://www.france24.com/ar/20140705

وما يظهر من كلام الشيخ القرضاوي أنّه من الداعمين للتكفيريّين، ولكنّه لا يقبل زعيم داعش خليفة للمسلمين، والأخطر في كلامه أنّه يرى أنّ الحرب الدائرة في العراق وسوريا هي بين السنّة والشيعة؛ وبالتالي، فهي فتنة مذهبيّة بين المسلمين، ومع ذلك فهو يدعمها، ويرى بأنّها «**ثورة شعبيّة**»! وبذلك يتّضح لنا خطورة دور من يتصدّى للمرجعيّة الدينيّة، ولا سيّما إذا اتّسعت دائرة تأثيره لتشمل الأمّة الإسلاميّة بأكملها، فهل يُعقل أنْ يكون مَنْ يحمل الفكر التكفيريّ، ويحقّق المشاريع السياسيّة لأعداء الأمّة، ويعطي الشرعيّة لحكّام العرب الذين يضعون مقدّرات بلادهم وأموال المسلمين في خدمة أعدائهم، مرجعًا للأمّة الإسلاميّة؟!

خاتمة:

لم تقتصر الأحكام والقوانين والمواقف الصادرة عن الرسول ﷺ على تبليغ الرسالة الإلهيّة الخاتمة، بل تعدَّته إلى القضاء والحكومة. وقد مارس النبي الأكرم ﷺ هذه الأدوار واقعًا، ولا شكّ في أنَّه يحقّ لمن يخلفه أنْ يمارسها، وإلا فكيف يكون حاكمًا؟ ومن أين يأخذ الشرعيّة والصلاحيّات؟ وصحيح أنّ الأمّة مسؤولة عن نفسها؛ من باب وجوب الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ولكنْ لا بدّ للرعيّة من راعٍ وقاضٍ، وللأمّة من مرجع وقائد؛ يبلِّغ الدين، ويحسم النزاع إنْ وقع، ويُشَخِّص المصلحة العامّة إنْ تعدَّدت الآراء والاجتهادات، ويصون الدستور إنْ عمل أحد النافذين على تحريفه، ويشرف على تطبيقه، ويقرّر الحرب والسلم، ويقود الجيوش، ويحرص على استتباب الأمـن، ويعقد الاتّفاقات، ويوقّع المعاهدات والمواثيق، ويحمي الشريعة، ويصون المجتمع من الانحراف، ويحذّر من التفرقة بين المسلمين، ويدرأ الفتن وقايةً؛ وإلا فعلاجًا، ويواجه عدوّ الأمّة الحقيقيّ، الذي غزا بلاد المسلمين، واستحلَّ دماءهم وأعراضهم، وكلّ مَنْ يعمل على تقويته، ودعمه؛ سياسيًّا، وأمنيًّا، وعسكريًّا، واقتصاديًّا، وإعلاميًّا.

إنَّ قيادة الفقهاء المخلصين؛ حصون الإسلام، هي التي أرست قواعد الانتصاراتومساراتها في هذا العصر. ولذلك، فإنَّ من واجب الناس؛ ومن باب أولى العلماء، أنْ يفتّشوا عن المجتهد العادل الخبير الشجاع والمخلص؛ ليتّبعوه، ويجعلوه الحاكم على جميع المسلمين، ولو متأخّرين، على أنْ لا ينقلبوا عليه؛ نتيجة الأطماع والأهواء؛ كما فعلوا مع الإمام علي بن أبي طالب أمير المؤمنين عليه السلام، فيدرؤوا بذلك الفتن، ويصونوا الأمّة الإسلاميّة من التنازع؛ تطبيقًا وامتثالًا لأمر الله -تعالى-: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ وَٱصۡبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[1].

(1) سورة الأنفال، الآية 46.